موقف الإمام مالك من الشيعة والسياسة رصد وتأصيل

عبد العزيز موساوي [1]، محمد ورنيقي

جامعة غرداية (الجزائر)، abomohamedalim@gmailm.com

تاريخ الاستلام:2023/05/10 تاريخ القبول:2023/07/08 تاريخ النشر:2023/10/31

ملخص:

كانت علاقة الإمام مالك بالسياسيين في عصره المتشابكة أحداثه، يشوبها نوع من الاضطراب، وعدم الوضوح مما خلق غموضا وإشكالا عند الكاتبين الذين اهتموا بتاريخ التشريع والمذاهب االفقهية، فهو في مصادر التاريخ القديمة مطرود مضروب عند الخلفاء العباسيين، كما هو مقرب لديهم يتحببون إليه بالعطاء والهبات والهدايا، وهو أيضا داعم لثورات الخارجين عليهم، كما هو معتزل للفتن داع إلى عدم إثارتها والأمر بالطاعة لهم ولو كاوا فسقة ظالمين، وعند بعضهم ترى هواه أمويا يميل لحكمهم دون غيرهم، والحق أن تلك المواقف مع موقفه من الفرق التي كانت في عهده وعلى رأسها فرقة الشيعة التي وقف منها موقفا تفصيليا نسبيا على حسب اختلاف طوائفهم، إنما تضبطها معايير مقاصدية في ظلال نصوص الكتاب والسنة، وهي المعايير نفسها مع اعتبار المصالح والمفاسد التي حكمت موقفه من السياسيين في عهده.

الكلمات المفتاحية: (موقف، مالك، الشيعة، السياسة)

Abstract:

Imam Malik's relationship with politicians in his time was intertwined with events, marred by a kind of turmoil and lack of clarity, which created ambiguity and confusion among writers who were interested in the history of legislation and doctrinal doctrines., calling for not provoking them and commanding obedience to them, even if they are immoral, unjust, and among some you see his Umayyad desires inclined to their rule rather than others. Which he took a relatively detailed position according to their different sects, but which are governed by intentional criteria in the shadows of the texts of the Qur'an and Sunnah. These are the same criteria, taking into account the interests and corruptions that governed his position on the politicians during his reign

Keywords:(position, Malik, Shiites, politics)

* المؤلف المرسل.

1-مقدمة:

كان العصر الأموي وبداية العصر العباسي زمنا تطاير فيه أغبار الأحداث من كثرتها، سواء من الناحية السياسية أو العقدية أو الفقهية؛ أما العقائد، فقد بدأ ظهور الفرق في العهد الأموي وعلى رأسها المعتزلة وتقوت واشتد عودها في العصر العباسي؛ كما ظهر لأهل السنة من اقتحم ميدان الكلام في العصر نفسه ردا على المعتزلة وهم الأشاعرة والماتردية، أما الفقه فكان ذلك العصر هو بداية ميلاد المذاهب الأربعة السنية وأولها مذهب الحنفية ثم المالكية ثم الشافعية وأخيرا مذهب الحنابلة أما مذاهب السياسة فقد اشتبكت مع الفرق العقدية أول الأمر وكان لكل منها أراء في العقيدة، فظهرت الشيعة بقوة في العصر الأموي وهي أقدم المذاهب السياسية وبرز الخوارج كقوة سياسية لها أراؤها الكلامية ومفرداتها المذهبية؛ إلا أنهم انحسروا مع قيام دولة بني العباس على عكس الشيعة الذين توسعوا في أرائهم وانتشرت فرقهم في بقاع العالم الإسلامي كما تميز مذهب أهل السنة بمفرداته في الحقل والميدان السياسي، وكان الأئمة الأربعة هم الذين تولوا مهمة رسم المعالم الكبرى لأهل السنة فقهيا وعقائديا وسياسيا، وكان الإمام مالك أوسطهم زمنا؛ فقد عاصر سقوط بني أمية وصعود بني العباس وهذا يعني بالضرورة أنه كان يرى ويسمع وربما قد شارك في أحداث سياسية صنعها الحكام والثائرون عليهم من شيعة وخوارج، وبحكم تواجده في المدينة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام فإنه كغيره من فقهائها وعلمائها محط أنظار ومراقبة الحكام والسياسيين، وكانت علاقة الإمام مالك بهم يشوبها نوع من الاضطراب، وعدم الوضوح مما خلق غموضا وإشكالا عند الكاتبين الذين اهتموا بتاريخ التشريع والمذاهب االفقهية، فهو في مصادر التاريخ القديمة مطرود مضروب عند الخلفاء العباسيين كما هو مقرب لديهم يتحببون إليه بالعطاء والهبات والهدايا، وهو أيضا داعم لثورات الخارجين عليهم، كما هو معتزل للفتن داع إلى عدم إثارتها والأمر بالطاعة لهم ولو كاوا فسقة ظالمين، وعند بعضهم ترى هواه أمويا يميل لحكمهم دون غيرهم ممن جاء بعدهم؛ ثم إن موقفه من الفرق السياسية التي ظهرت في عهد بني أمية كما تصوره بعض المصادر يدعوا إلى الحيرة والاستغراب؛ فهو يرى رأي الخوارج ويقترب من توجههم السياسي، كما كان يدعم الشيعة في ثورتهم على بني العباس والمذهبان لا يمكن الجمع بينهما بحال، فهما متقابلان تقابل تضاد وبين الفريقين خلاف تناحر وقتال، ومع أن مذهب الخوارج بدأ بالأفول مع العباسيين إلا أن الشيعة ازدادوا قوة من ناحية التنظير والتسطير لقواعد ومعالم مذهبهم؛ كما أن أيمتهم الكبار عاصرهم الإمام وبعضهم التقى به، وكان لهم دور كبير في صناعة أحداث ذلك الزمن، فغالب الثورات التي قامت على الدولتين الأموية والعباسية هي ثورات شيعة أهل البيت؛ ولهذا ربطت في عنوان البحث بين الموقف السياسي وموقفه من الشيعة؛ إذ كانت أقوى معارضة سياسية في زمنه من طرفهم، فكيف كان موقف الأمام مالك منهم؟، وهل أيد ثوراتهم أم إنه كان ممالئا للحكام داعما لهم ضدهم؟، أم لم تكن له علاقة بالسياسة أصلا؟، وما هي المسوغات الشرعية لتلك المواقف؟

وللإجابة على هذا الإشكال لزم اتباع المنهج التاريخي التحليلي لرصد تلك المواقف وتحليلها ثم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي في التأصيل والاستدلال.

أ-أهداف البحث:

-إزاحة بعض الغموض الذي لحق بموقف الإمام مالك من الحكام الأمويين والعباسيين.

-تحقيق الأقوال والأحكام التي نسبت إلى الإمام عن الفرق السياسية في عهده، وخاصة القسيم الأكبر لأهل السنة؛ وهم طائفة الشيعة.

ب-الدراسات السابقة:

ومن أهمها:

-الأراء السياسية للإمام مالك من خلال كتاب الموطأ للباحث لخضر دلهوم مقال منشور في مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية -جامعة الجزائر1(بن يوسف بن خدة)- العدد 9-ص105، جمع فيه ملامح منهج الإمام السياسي وعلاقته بالحكام من خلال أحاديث من الموطأ في بعض الجزئيات الفقهية التي لها علاقة بالحكم والقضاء وخلص فيه إلى أنه كان موافقا للحكام في الغالب وعلاقته بهم هي علاقة تعاون وتكامل.

-موقف العلماء من حركة محمد بن عبدالله النفس الزكية العلوي وأخيه إبراهيم (145هـ-762م،763م) ،للباحث عصام مصطفى عقلة، مقال منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 2، 2005م، تطرق فيه الباحث إلى الثورة العلوية الشيعية على الحكم العباسي وتحدث فيها عن موقف الإمام مالك منها باقتضاب.

-الجانب السياسي من فقه الإمام مالك لأبي عبداللطيف محمد ياسين شباني، نشر دار الكلمة – القاهرة،مصر،الطبعة الأولى 1425هـ-2014م، وهو في الأصل رسالة دكتوراه، كتب فيها بإسهاب نسبي عن ثورة النفس الزكية وشكك في صحة موقف الإمام منها مما هو متداول عنه في بعض المصادر والكتابات.

أما الثغرة التي يحاول البحثا سدها؛ فهو علاقته بالشيعة في عهده وتحرير مصطلح (الشيعة) تاريخيا وذلك ما يلجئنا إلى بيان موقفه من أهل البيت خصوصا ودفع بعض الشبه المتعلقة بذلك الموقف؛ ثم الانتقال إلى موقفه العام من السياسة ذلك أن الشيعة مذهب سياسي ابتداء عرف بثوراته المبكرة ضد الحكام، وهذا ما يفسر ربط الشيعة بالسياسة في عنوان البحث.

ج- ترجمة الإمام مالك:

حجة الأمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث،مولد مالك على الأصح: في سنة ثلاث وتسعين. أخذ عن: نافع، وسعيد المقبري، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وابن المنكدر، والزهري وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم ابن القاسم العتقي وأشهب بن عبد العزيز، وأبو عبد الله الشافعي، وعبد الله بن عبد الحكم، وزياد بن عبد الرحمن شبطون الأندلسي، وأبو داود الطيالسي وغيرهم توفي 179 هـ.له كتب عدة أشهرها وأهمها كتاب الموطأ.[1]

د- تعريف الشيعة:

لا يمكن هنا البحث عن موضوع الشيعة تعريفا ونشأة؛ لأنه متشعب قد لا يدرك ذيله، وزعم فيه أنصاره مزاعم كبيرة جدا، وأفردوه بمؤلفات مستقلة يبينون ماهيته وتاريخ وجوده، ولكن يستطاع اعتصار بعض ماكتبه أهل السنة في هذا الموضوع على حسب ما يسعه البحث.

عرف بعضهم الشيعة بقوله: "الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله."[2] وهذا تعريف عام، ينطبق على فرق الشيعة المختلفة في أصول واعتقادات تميز كل منها عن الأخرى، وهو مصطلح لحقه كثير من التغير والتطور من الناحية التاريخية، ولهذا وجب تفكيك ماصادُقاته، ولو إجمالا، ليزول أي التباس في فهمه ومتعلقاته، يقول ابن حجر مبينا الفرق في إطلاقاته: "فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان, وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما, وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله –صلى الله عليهآله وسلم–, وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا, لا سيما إن كان غير داعية, وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة." [3]

فههنا ثلاث إطلاقات :

الأول: أن الشيعة هم الذين يفضلون عليا عن عثمان، مع الاعتراف بفضل الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين.

الثاني: أن الشيعة هم الذين يفضلون عليا على سائر الصحابة، ولا يفضل عليه أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثالث: أن الشيعة هم الرافضة؛ وهم الذين رفضوا إمامة الشيخين؛ بل وأعلنوا البراءة منهما فضلا عن أغلب الصحابة.

وهذا القسم الثالث هو الذي استقر عند المتأخرين من الشيعة، وإذا أطلقه متأخروا أهل السنة، فلا يراد به إلا ذلك، والأولان هو عرف واصطلاح المتقدمين دون غيرهم.

د– تعريف السياسة:

"والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه. والسياسة: فعل السائس. يقال: هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته،"[4]وبذلك فهي قائمة على المصلحة من ناحية جلبها بما ينفع الناس دينا ودنيا، والذي يقوم بها إنما هو السائس أي الحاكم والراعي، فهو الذي يتولى سياسة المحكومين، ويؤثر عليهم بما يمتلكه من أدوات تمكنه من ذلك، وعلى قدر ذلك التأثير يكون الفعل السياسي، فكل من يستطيع أن يؤثر على الناس فقد اشترك في سياسة وطنه ودولته، ومن هؤلاء :العلماء والفقهاء على مر عصور التاريخ الإسلامي، ولا ريب أن إمام دار الهجرة مالك بن أنس كان منهم.

وأعني بالرصد، تتبع مواقف الإمام مالك من خلال مصادر السنة وكذلك كتب التاريخ والتراجم، والتأصيل هو ما يتصل بالمؤيدات الشرعية والمستندات النقلية.

2-موقف الإمام مالك من أئمة أهل البيت وشيعتهم:

لا يسع البحث هنا أن يبحث تاريخ النشوء للشيعة ولمذهبهم الفقهي وتفصيلات أنظارهم في شتى المسائل العقدية والكلامية رغم ارتباطها، بتوجههم السياسي، لكن يمكن التطرق لمذهب أهل البيت خاصة وعلاقتهم بأئمة أهل السنة وخصوصا الامام مالك موضوع المباحثة.

2-1موقفه الإمام مالك من أهل البيت:

أ-مكانة الإمام علي رضي الله عنه عند الإمام مالك:

يعد الصحابي الجليل ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزوج بنته فاطمة رضي الله عنها أول الأئمة عند الشيعة باتفاق فرقهم؛ وهو عند أهل السنة رابع الخلفاء الراشدين بعد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، لكن في الأفضلية فعلي رضي الله عنه أفضل الصحابة عند جميع الشيعة وقال ابن حزم :"وعند بعض أهل السنة، وجميع الخوارج؛ أن أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر."[5]، وفي هذا المقام أيضا، يقول ابن عبدالبر:" وأهل السنة اليوم على ما ذكرت لك من تقديم أبي بكر في الفضل على عمر، وتقديم عمر على عثمان، وتقديم عثمان على علي رضي الله عنهم، وعلى هذا عامة أهل الحديث من زمن أحمد بن حنبل."[6]

وفي مسألة المفاضلة بين الصحابة أقوال كثيرة أخرى فأين موقف الإمام مالك هنا؟

يرى أبو زهرة، وهو الذي بحث سيرة الإمام مالك في سلسلته عن أئمة المذاهب الفقهية في جزء مستقل؛ أن الإمام مالك كان لايرى لعلي أي فضل يميزه عن الصحابة بعد الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين، فهو كسائرهم وهذا رأي من الغرابة بمكان، وقد استنتجه من جملة أخبار اتكأ عليها للدلالة على ذلك، قال رحمه الله:" أما مالك رضي الله عنه، فجملة أخباره لا تنبئ عن أنه كان يميل إلى علي رضي الله عنه، بل إنه كان يصرح بأنه لم يكن في منزلة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم من حيث الحكم الصالح والرشد."[7] ؛ بل إن أبازهرة نفسه لم يوافق الإمام مالك في الموقف الذي استنتجه وبدا له أن يتلمس له الأعذار؛ وهي أغرب وأعجب، فذكر أن عليا طلب الخلافة وسعى إليها وذلك يغض منه ولا يجعله في مرتبة من لم يطلبها وطلبه دليل على رغبته فيها ومع الرغبة الاتهام، والعذر الثاني أن خلافة أبي بكر كانت من النبي صلى الله عليه وسلم وعمر اختيار ابي بكر وعثمان اختيار الستة أما علي فقد اختاره قتلة عثمان، وفي الأخير خلص أبو زهرة إلى هذه النتيجة بقوله :"ومهما تكن المبررات التي تدفع ذلك الحكم على سيف الإسلام أخي رسول الله وزوج ابنته ومن كانت منه العترة النبوية عليها السلام، فإن ذلك الحكم يدل على نزعة أموية، وإن لم يرض عن أعمالهم وعدم تقدير كامل لعلي وإن لم يعرف أنه قدح فيه أو ذكره بغير الخير.."[8].

قال الشيخ محمد بن علوي المالكي ردا على الشيخ أبي زهرة :" أن هذا الكلام باطل ساقط لا صحة له ولا قيمة "[9]. ثم أتى بما يؤيد حكمه هذا على شبهة النزعة الأموية ، وخلاصة مؤيداته :

-أن الإمام مالك كان مبغضا لما يفعله بنو أمية من أفعال منافية لما يجب أن يكون عليه الحكم في الإسلام، فكان يجتمع سرا بشيخه ابن هرمز ويفكران فيمن يصلح لقيادة المسلمين للثورة على الحكم الأموي الظالم.

- مشاركته الفعالة القوية في ثورة محمد النفس الزكية.

– والدليل الأوضح كما يرى الشيخ محمد بن علوي المالكي هو عفوه عن والي المدينة الذي تولى ضربه في محنته مع العباسيين وذكر أن الإمام مالكا" قال:إنه لا يجب أن يطالب أحد من آل البيت يوم القيامة بمظلمة، ومعلوم أن سيدنا عليا هو جد آل البيت كما لا يخفى"[10].

وما عدا المؤيد الثاني الذي يخص مشاركة الإمام مالك في الثورة مع محمد النفس الزكية ضد الأمويين، التي سنبحثها لاحقا، فإن ما قاله محمد بن علوي أسلم مما ذكره أبوزهرة رحمهما الله، الذي بالغ في المبررات التي استنبطها ليدفع بها تلك التهمة التي وصم بها الإمام مالكا، وكانت بذلك أشد غرابة من تهمة النزعة الأموية.

وبالقول إن كل أهل مذهب هم أعلم بمذهبهم ورجاله؛ فإن محمد بن علوي أعلم بمالك من أبي زهرة؛ لأن الأول مالكي المذهب، ومع ذلك فلننظرلأئمة المذهب ومصادره لمعرفة أي القولين له أَصل وأيهما أسلم نظرا وأقوم حجة ؟

جاء في المدونة "قال: وسألت مالكا عن خير الناس بعد نبيهم؟ قال: أبو بكر. ثم قال: الواشحي في ذلك شك؟ قال ابن القاسم: فقلت لمالك: فعلي وعثمان. أيهما أفضل؟ فقال: ما أدركت أحدا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه – يعني عليا وعثمان – ويرى الكف عنهما."[11]

وفي كتاب الجامع "سُئل مالك: عن خير الناس بعد نبيهم؟، فقال: أبو بكر، ثم قال: أو في ذلك شك؟، قيل له: فعلي وعثمان رضي الله عنهما أيهما أفضل؟، فقال: ما أدركت أحداً يفضل أحدهما على صاحبه. ويرى الكف عنهما.، وروى عنه أيضاً: أن أفضل الصحابة رضي الله عنهم أبو بكرثم عمر ثم عثمان ثم علي." [12]

وفي البيان والتحصيل "والحق أن أفضل الصحابة أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ – وقد روي هذا عن مالك، وروي عنه أيضا الوقوف عن تفضيل بعضهم على بعض. وروي عنه أيضا تفضيل أبي بكر على عمر، ثم الوقوف عن المفاضلة بين علي وعثمان، والأول هو الذي يعتمد عليه من مذهبه – والله أعلم."[13]

فهذه هي أمهات المذهب التي نقلت روايات الإمام مالك في مسألة المفاضلة بين علي رضي الله عنه والخلفاء الثلاثة، ولا نجد فيها مع اختلافها ما يشعر بما ذهب إليه أبو زهرة من أنه جعله كباقي الصحابة ولم يختصه بفضل في الخلفاء الراشدين الذي كان هو رابعهم زمنا وفضلا على ما عليه عامة أهل السنة، بل روايته في المدونة مشعرة بأنه قد يفضل عليا على عثمان رضي الله عنهما أويجعلهما في مرتبة واحدة وبغض النظر عن ما استقر عليه معتمد المذهب، فهي أولى الروايات بالأخذ؛ لأنها نص المدونة وهي أم المذهب، وقد ذكر لها ما يسندها وهو عمل أهل المدينة حينما قال:" ما أدركت أحدا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه."وعلق القاضي عياض على هذه الرواية بقوله :" هذا قول مأثور عن مالك هنا، وفي غيره. وعنه أيضاً وهو المشهور عنه: تقديم عثمان. والذي عليه أكثر جماعة السلف، والناس، أنهم في الفضيلة على ترتيبهم في الخلافة.، واختلف في تأويل قوله هنا. فمنهم من جعله له مذهبا آخر، واختلافاً من قوله في المسألة، ومنهم من قال: إن كفه عنهما لأجل اختلاف الناس في التشيع فيهما، والتحارب، والتعصب بينهما حتى سمي الناس بعثماني، وشيعي. فكان يرى هو وغيره ممن يقتدى به الإمساك عن الخوض فيما خاضت فيه العامة لأجل النزاع، والجدال في ذلك.."[14]

ب–موقفه من الإمام جعفر الصادق:

تميز عصر الإمام بتقلبات سياسية كان لأئمة أهل البيت دور بارز فيها، فبعد النكبة الكبرى للمسلمين في مقتل الحسين رضي الله عنه، اتجه أحفاده إلى لزوم حلق العلم والفقه بعيدا عن السياسة وما يتصل بها وذلك في مدينة جدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم،" فعلي زين العابدين كان إمام المدينة نبلا وعملا، وكان ابنه محمد الباقر وريثه في إمامة العلم ونبل الهداية، ولذا كان مقصد العلماء من كل البلاد الإسلامية ومازار أحد المدينة إلا عرج على بيت محمد الباقر يأخذ عنه، وكان ممن يزوره علماء من الذين بتشيعون لأهل البيت وعلماء من أهل السنة وكان يقصده بعض المنحرفين الغلاة في تشيعهم الذين أفرطوا، فكان يبين لهم الحق فإن اهتدوا أخذ بيدهم إلى الحق الكامل وإن استمروا على غيهم صدهم وأخرجهم من مجلسه."[15] ثم جاء بعده ابنه الإمام جعفر الصادق الذي ورث علم أجداده وأخذ عن علماء عصره، فصار عالما فقيها مثل أبيه يختلف إليه الناس وكان من أبرزمن أخذ عنه الإمامين أبو حنيفة ومالك بن أنس.[16]

لم تركز مصادر التراجم كثيرا على علاقة الإمام مالك بالإمام جعفر الصادق رغم أنهما اشتركا في سكنى المدينة، وعرفا بذلك، واشتركا في تعاصرهما فلم يكن فارق السن بينهما كبيرا فالأول ولد سنة 93هـ، والثاني ولد 80هـ، فقد جمع بينهما الزمان والمكان، إلا أنهم يذكرون اختلاف مالك إلى مجالس جعفر وانتفاعه به رضي الله عنهما ، والسبب أنه من آل بيت النبوة وهذه الميزة جعلته قبلة لمعاصريه حتى ممن هو أكبر منه سنا ؛ كيحي بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن عبد الله بن الهاد،[17] وانتفاع الإمام مالك بجعفر الصادق فيه دلالة بالغة على احترام ومكانة أهل البيت عند الإمام مالك، إذ كان بمقدوره الاستغناء عن حلقاته بغيره من العلماء والفقهاء الذين كانت تعج بهم المدينة في وقته، وكثير منهم أخذ عنهم جعفر كما أخذ عنهم مالك كالزهري ومحمد بن المكندر، ومما يؤكد علاقة الاحترام والإعظام من مالك لأهل البيت متمثلين في الإمام جعفر عصريه ما رواه ابن عبد البر في التمهيد أنه قال:" عن مالك رحمه الله، قال: اختلفت إلى جعفر بن محمد زمانا، وما كنت أراه إلا على ثلاث خصال؛ إما مصل، وإما صائم، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا على طهارة، وكان لا يتكلم فيما لا يعنيه، وكان من العلماء العباد الزهاد الذين يخشون الله، ولقد حججت معه سنة، فلما أتى الشجرة أحرم، فكلما أراد أن يهل كاد يغشى عليه، فقلت له: لا بد لك من ذلك – وكان يكرمني وينبسط إلي – فقال: يا ابن أبي عامر، إني أخشى أن أقول: لبيك اللهم لبيك، فيقول: لا لبيك ولا سعديك."[18] . والشاهد في كلامه هو ذلك الاحتفاء بذكر حال جعفر الصادق، والتنويه بمقامه في الدين، وقوله: "اختلفت إلى جعفر بن محمد زمانا " دليل على أن مالكا كان يجلس إليه مدة من الزمن لها شيء من الاعتبار، حتى وصف حاله، وهذا الوصف لا يكون إلا بالملازمة والاحتكاك الطويل، فلا يعقل أن تشهد لأحد وتزكيه بمجرد مجالس معدودة معه، و كذلك قوله:" وكان يكرمني وينبسط إلي" فذكر منزلته عنده دليل على اعتزازه بتلك المنزلة المتمثلة في الإكرام والانبساط من صاحب مقام عال وهو مقام بيت النبوة، وهذه الرواية من ابن عبدالبر قاطعة بأن العلاقة بينهما هي علاقة إجلال واحترام تفوق علاقة التلميذ بمعلمه وهذا لأن جعفر جمع بين العلم ونور النبوة إذ كان سليل بيتها.

ج-موقفه محمد النفس الزكية وثورته:

وهو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ويكنى أبا عبد الله، ويلقب بالنفس الزكية وهو من ذرية الحسن؛ لأن أحفاد الحسين بن علي وعلى رأسهم الإمام جعفر الصادق ارتضوا الابتعاد عن السياسة وما يتصل بها بعد ما جرى لجدهم من نكبة عظيمة مني بها الإسلام والمسلمون .

كانت مؤشرات الوضع في أواخر دولة بني أمية مؤذنة بالثورة العامة، فبعد أن أدرك المعارضون ضعف الدولة القائمة اجتمع رؤساء أهل البيت بفرعيهم الحسني والحسيني ومعهما أبناء العمومة من بني العباس بن عبد المطلب بالمدينة واتفقوا على مبايعة محمد النفس الزكية – وكان ممن بايع أبو جعفر المنصور– فكان ذلك إجماعا عليه لفضله وعلمه ومكانته، وبايع أهل المدينة ومكة، ولما كانت المبايعة سرا لم يكن في نصها إفصاح عن اسم الخليفة المبايَع، فاستغل العباسيون ذلك وعملوا على الدعوة لأنفسهم باستغلال حق آل البيت وكانوا يشيعون في الناس أنهم يريدون الثأر للشهداء أبناء فاطمة رضي الله عنهم، ولما كانوا أكثر تنظيما وقوة ودهاء تمكنوا من الاستيلاء على الحكم والدعوة لأنفسهم دون غيرهم ،وأشاعوا في الأقطار أن أبناء العمومة أحق بالخلافة من الأسباط أبناء البنت؛ يعنون فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وبعد أن أعملوا سيوفهم في بني أمية قتلا وسفكا لدمائهم في مجازر رهيبة حتى أن الأموات لم يسلموا منها إذا نبشت قبورهم وحرقت وكل ذلك بدعوى الانتقام من قتلهم آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخذوا يتتبعون أئمة أهل البيت أنفسهم وأولهم محمد النفس الزكية وأخوه إبراهيم لما لهم من البيعة في أعناق بني العباس.[19] وكانت هذه الأحداث تجري على مرآى ومسمع أهل ذلك الزمان، وأول من عاينها الفقهاء وأهل الرأي والمكانة في المجتمع ومنهم الإمام مالك، فكان الاستنكار والاستهجان العام مما قام به بنوا العباس من غدرهم بالبيعة الأولى وغصبهم حق غيرهم، فلما قام أبو جعفر المنصور بطلب محمد بن عبدالله (النفس الزكية) وأخيه إبراهيم ، ثارا عليه وأعلنوا للناس أحقيتهم بالخلافة فبايعهم كثيرون ممن تعاطف معهم وخرجوا على العباسيين ثائرين مقاتلين وكان ممن خرج معهم جملة من المشهورين من التابعين وأبناء الصحابة في المدينة و الفقهاء والمحدثين والقراء منهم شيخ الإمام مالك ابن هرمز وفقيه المدينة محمد عجلان والمحدث عبد الله بن جعفر الزهري حتى شبهوا القتال معه بقتال يوم بدر .[20]

أما الإمام مالك؛ فقد جرى حوله كلام كثير من موقفه من هذه الثورة، وأغلب مصادر التاريخ اعتمدت على رواية ساقها الطبري في تاريخه عن سعيد بن عبد الحميد:" قَالَ: أخبرني غير واحد أن مالك بْن أنس استفتي في الخروج مع محمد، وقيل له: إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على كل مكره يمين فأسرع الناس إلى محمد، ولزم مالك بيته." [21]، فبعضهم بنى على هذه الرواية أن الإمام مالك كان مؤيدا لخروج محمد بن عبد الله بن الحسن وعلى هذا أكثر المؤرخين القدامى حينما نقلوابتلك الرواية دون أي تعقيب عليها، لكن المتأخرين والمعاصرين انقسموا بين من قبلها دون أي استشكال، كمحمد بن علوي المالكي في كتابه عن مالك وعبدالرحمن الكتاني في مقال له في ندوة الإمام مالك بالمغرب سنة 1400هـ،1980م، وبعضهم أول تلك الرواية أو ضعفها دراية، اعتمادا على الموقف العام الذي استقر عليه أهل السنة من عدم جواز الخروج على الحاكم الجائر، وأن المعروف عن الإمام مالك أنه مجانب للفتن وكل ما يتصل بها، ومن الذين مالوا إلى ذلك أبو زهرة في كتابه عن مالك ووافقه عبدالغني الدقر في كتابه عن مالك،[22]ووافقهم أبو عبداللطيف محمد ياسين شباني

في كتابه الجانب السياسي من فقه الإمام مالك،[23] والحق أن الفريقين اعتمدا على أدلة قويمة مع عدم خلوها عن الاحتمال، والراجح أن الإمام مالك رغم حبه لاعتزال الفتن ، إلا أنه قد يتعاطف مع محمد النفس الزكية دون الخروج معه أو تأييده تأييدا واضحا للأسباب الآتية:

-حساسية هذه المواقف دينا ودنيا وسياسة وعقيدة.

-تكاد تجمع المصادر التاريخية على أن أهل المدينة ومكة بايعوا جميعهم النفس الزكية ولم يتخلف منهم إلا نفر يسير.

-المحنة التي تعرض لها الإمام مالك إذ ضرب وحبس، بعد فتواه بعدم طلاق المكره ويبعد أن يكون السبب هو مصادفة الفتوى للثورة على العباسيين كما ذهب إليه الشيخ أبو زهرة؛ كيف وقد عرف عنه العمل بسد الذرائع واعتبار المصالح في أصوله؟

2-2موقف الإمام مالك من الشيعة :

رغم ظهور الشيعة المبكر في الساحة الإسلامية؛ إلا أن أفكارها ظلت تتوالد ومعالمها العقدية والفقهية إلى قرون متأخرة عن عصر الإمام مالك ، مع أنهم عرفوا في عصره وقبله بأسماء فرق انشطرت منها كالرافضة وهو الإصطلاح الذي استقر عليه مفهوم الشيعة عند أهل السنة، وفي ما سبق الإشارة إلى أن عرف المتقدمين في إطلاق مصطلح الشيعة ليس هو نفسه عند المتأخرين، فقد عرف عن كثير من فضلاء التابعين أنهم كانوا يقدمون عليا على عثمان رضي الله عنهما وبعضهم يقدمه على الصحابة رضي الله عنهم ولهذا قال الذهبي في كلامه عن عدالة بعض الشيعة :" فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة."[24]

أ-موقفه من الشيعة غير الغلاة:

كان عصر الإمام مالك عصر تحول في كثير من المفاهيم والاصطلاحات، سواء في الفقه أو علم العقائد والفرق وغيرهما مما شغل بالهم في ذلك العصر من العلوم، ومن ذلك مفهوم الشيعة والتشيع، أما ما يتعلق بالإطلاق الأول وهو مفهومه عند المتقدمين الذي لا يعدوا أن يكون تفضيلا لعلي مع الإقرار بفضل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فلم يؤثر عن الإمام مالك كلام فيهم، ويرجع ذلك إلى أمور وهي:

-مسلكه في كثير من المسائل الشائكة التي ليس وراءها عمل وهو مسلك يبغي به السلامة دينا ودنيا.

-أن الخلاف في مثل هذه القضايا سائغ جدا عنده، فلا يحتاج لبيان الأمر فيه ويفسره أن كثيرا من التابعين وتابعيهم يعتقدون ذلك التشيع كما نص عليه الذهبي.

-موقفه في المفاضلة بين علي وعثمان رضي الله عنهما؛ فقد جاء قوله المشار إليه سابقا في المدونة :" قال ابن القاسم: فقلت لمالك: فعلي وعثمان. أيهما أفضل؟ فقال: ما أدركت أحدا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه - يعني عليا وعثمان - ويرى الكف عنهما"، ولعله اختار فريقا ثالثا بين فريقين أحدهما كان يقدم عليا والآخر عثمان وكلهم كانوا أهل عدالة وصدق وتقوى، فلو كان له موقف ضد المتشيعين لعلي لاتخذ موقفا مع

الذين يقدمون عثمان عليه رضي الله عنهم، لكن بتوقفه هنا وهي الرواية المشهورة عنه تدرك أنه لا يطعن في الشيعة الأقدمين.

ب-موقفه من الشيعة الغلاة:

وقد ظهرت بعض الفرق الغالية في الشيعة قبل زمن الإمام مالك وكان ذلك في عهد التابعين وأدرك بعضهم الصحابة؛ كفرقة الكيسانية والغرابية إلا أنها اندثرت وانمحت من الوجود سريعا؛ لأنها تحمل بذور فنائها في عقائدها الكفرية الصريحة ، ولكن ظهر في عصره من سموا بالروافض أو الرافضة ، واشتهر عند أهل السنة أن "سبب تسميتهم بذلك أنهم كانوا من شيعة وأتباع زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم فلما سألوه عن رأيه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال : لا أقول فيهما إلا خيرا ففارقوه وقال رفضتموني؟ ومن يومئذ سموا رافضة."[25]

والذي يظهر من هذه الفرقة أنها اتخذت من بغض الصحابة دينا، وهذا أصل اتفقت عليه فرق الشيعة المتأخرة وبذلك صار إطلاق لفظة الرافضة على الشيعة سواء كانوا إمامية أو إسماعيلية وهما أكبر فرق الشيعة هو الغالب الأعم، لاتفاقهم على ذلك الأصل وهو انتقاص وسب الصحابة.

اتخذ الإمام مالك من الفرق التي ظهرت في عهده وقبله موقفا متشددا وخاصة القدرية والخوارج وكثيرا ما كان يذكرهما بالاسم تمثيلا لأهل الأهواء، أما الروافض؛ فقد روى عن مالك أنه قال :" أهل الأهواء كلهم كفار وأسوأهم الروافض." [26]

وفي الموطأ :" مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك أنه قال كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال ما رأيك في هؤلاء القدرية قال فقلت رأيي أن تستتيبهم فإن قبلوا وإلا عرضتهم على السيف، فقال عمر بن عبد العزيز وذلك رأيي قال مالك وذلك رأيي"[27].

وفي المدونة:" في الصلاة على قتلى الخوارج والقدرية والإباضية قلت: أرأيت قتلى الخوارج أيصلى عليهم أم لا؟ فقال، قال مالك: في القدرية والإباضية لا يصلى على موتاهم ولا يتبع جنائزهم ولا تعاد مرضاهم، فإذا قتلوا فذلك أحرى عندي أن لا يصلى عليهم." [28]

ومع وجود روايات أخرى للإمام مالك لا يكفر فيها أصحاب الأهواء ومنهم الرافضة، آثرنا هذه الروايات التي يؤخذ منها أشد مواقفه وأكثرها صرامة، والتي تصل إلى حد تكفيرهم وإخراجهم من دائرة الإسلام ، لكن هل تؤخذ على ظاهرها هكذا مع خطر أمر التكفير؟ وهذا الموقف من الإمام مالك هو موقف عام ونظرة غالبة لأئمة السلف من تلك الفرق، والسبب في ذلك أنهم عاصروا نشوء تلك الفرق ولهذا تحتم عليهم عدم التساهل أمام هذا الأمر الذي قد يفضي إلى تشتيت أمر الدين وذهابه بالكلية .

وفي توجيه تلك الرويات التي قد يؤخذ منها الإكفار لتلك الطوائف مع أن أئمة المذهب مجمعون على أنها ليست على ظاهرها:

في قضية الاستتابة: يقول القاضي إسماعيل-بعد أن روى أن ذلك مذهب مالك في جميع أهل البدع-:" وإنما رأى مالك ذلك فيهم لإفسادهم في الأرض، وهم أعظم إفسادا من المحاربين؛ لأن إفساد الدين أعظم من إفساد المال، لا أنهم كفار."[29]

وفي قضية الصلاة عليهم: يقول ابن عبد البر: "...وأما أن تترك الصلاة عليهم جملة إذا ماتوا، فلا، بل السنة المجتمع عليها أن يصلى على كل من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، مبتدعا كان أو مرتكبا للكبائر، ولا نعلم أحدا من فقهاء الأمصار وأيمة الفتوى يقول في ذلك بقول مالك."[30]

ويفهم من كلام ابن عبد البر أن الإمام مالك قد تشدد في شأن أهل الأهواء تشددا وصل به إلى أن يشذ عن مذاهب فقهاء الأمصار، مع أنه اتفق معهم على عدم تكفيرهم.

وأما النص الذي رواه القاضي عياض في تكفيرهم؛ فيرجع إلى أن الحكم العام بالتكفير أوعدمه على تلك الطوائف الكثيرة يصعب تنزيله جملة واحدة عليها، والأصح التفصيل، ولذلك اختلفت الروايات عن الإمام في ذلك قال ابن العربي مبينا تلك الصعوبة :" وقد اختلف العلماء

في تكفير المتأولين، وهم الذين لا يقصدون الكفر، إنما يطلبون الإيمان فيخرجون إلى الكفر، وعلمهم يؤول بهم إلى الجهل. وهي مسألة عظيمة تتعارض فيها الأدلة، ولقد نظرت فيها مرارا؛ فتارة أكفر وتارة أقف.."[31]

ولذلك فصل أئمة المذهب في الموقف من الشيعة فيقول ابن حبيب:" وأما الشيعة منهم فمن أحب منهم عليا ولم يغل فهذا ديننا، ومن غلا إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدبا شديدا، ومن زاد غلوه إلى بغض أبي بكر وعمر مع عثمان وشتمهم فالعقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه ويطول سجنه حتى يموت، ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي – صلى الله عليه وسلم – أو غيره من الأنبياء، وأما من تجاوز منهم إلى الإلحاد فزعم أن عليا رفع، ولم يمت وسينزل إلى الأرض، وأنه دابة الأرض ومنهم من قال كان الوحي يأتيه وبعده ذريته مفترضة طاعتهم ونحوه من الإلحاد فهذا كفر يستتاب قائله ويقتل إن لم يتب."[32]

فموقف الإمام مالك من الشيعة الغلاة، هو ما يمكن أن ننزل عليه قول ابن حبيب في تفصيله، وهو بين التكفير والتبديع، فالشيعي الغالي إمام مبتدع أو كافر، وذلك على حسب غلوه، في مذهبه.

3–موقف الإمام مالك من السياسة:

"قدر الله للإمام أن يعاصر أربعة عشر ملكا من ملوك المسلمين تسعتهم من الدولة الأموية وخمستهم من الدولة العباسية، فمن الدولة الأموية عاصر الوليد بن عبدالملك وسليمان بن عبدالملك وعمر بن عبد العزيز سادس الخلفاء الراشدين ويزيد بن عبد الملك وهشام بن عبدالملك والوليد بن يزيد ويزيد بن الوليد وإبراهيم " بن الوليد ومروان بن محمد ومن الدولة العباسية عاصر أبا العباس السفاح وأبا جعفر المنصور ومحمد المهدي وموسى الهادي وهارون الرشيد."[33]

فعاصر عظمة الإسلام ومجد العرب في فتوحات الأمويين الباهرة التي وصلت إلى شبه القارة الهندية وإلى أروبا وآسيا وإفريقية، كما "شاهد إلى جانب ذلك سب الدولة الأموية كلها حاشا عمر للسلف من الصحابة وآل بيت النبوة من على المنابر أيام الجمعات والأعياد والصلوات الجامعة، وشاهد فسق الوليد بن يزيد الأموي وخلاعته وفوضى الحكم والدولة واضطراب الحياة العامة بكثرة الخارجين على الدولة والمتغلبين عليها في نهايتها أيام ملوكها الأربعة الوليد ويزيد وإبراهيم ومروان فقد تبادلوا الخلافة بأربعتهم ، فتقاتلوا وقتل منهم الوليد وتخالعوا وخلع منهم إبراهيم."[34]

3-1 موقفه من الدولة الأموية:

تشكلت لدى الإمام رؤية ونظرة سياسية ناضجة؛ لأنه عاصر أحداثا جساما في كلا الدولتين مع جملة من الخلفاء والملوك الذين كان لهم وزن في صناعة التاريخ، وأكثر
الأحداث وقعا كانت معارك دامية بين تلك سلاطين الدولتين وثوار أهل البيت انتهت بآثار وخيمة على وحدة الأمة وانقسامها منذ ذلك الحين إلى عصرنا الحاضر.

أ- موقفه من السلطة:

في ما سبق من الكلام حول موقفه من الإمام علي رضي الله عنه وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، تمت الإشارة إلى رأي أبي زهرة في التوجه الأموي لدى الإمام مالكا اتكاءا على موقفه من علي رضي الله عنه والذي استنتجه أبو زهرة من جملة معطيات رآها ، وقد رد عليه محمد بن علوي ، كما تبينت مجانبته للصواب حين استعراض أقوال أئمة المذهب في مسألة المفاضلة بين الأربعة الخلفاء، وإنما استفادوا ذلك من رواياتهم عن الإمام مالك في ذلك، كما استأنس لتلك التهمة الأموية بأمر آخر استفاده من بعض الكتاب المعاصرين كما قال وهو تقليله الرواية عن علي وابن عباس رضي الله عنه، وأورد الرد على ذلك معتمدا ما ذكره الرزقاني:" قال الرشيد لمالك: لم نر في كتابك ذكرا لعلي وابن عباس، فقال: لم يكونا ببلدي ولم ألق رجالهما، فإن صح هذا فكأنه أراد ذكرا كثيرا، وإلا ففي " الموطأ " أحاديث عنهما."[35]

ومع ذلك، فقد شكك أبو زهرة في ذلك، ورأى أنه بفرض التسليم بذلك وهو صحيح، أن خلافة علي رضي الله عنه وحياته الأخيرة كانت بالعراق وابن عباس كان بمكة؛ إلا أن أكثر حياته كانت في المدينة، فلا يعقل أنه لم يترك علما وحديثا بالمدينة، غير أن الرواة بالمدينة ربما -رغبا أورهبا- للأمويين تجنبوا الرواية عن علي رضي الله عنه، وفي هذا إجابة عن ذلك الاحتمال الذي افترضه أبو زهرة فلم يكن مالك إلا متلقيا عنهم وما تلقاه رواه في موطئه وإن كان قليلا بالنسبة إلى غيره من أكابر الصحابة الذين توفوا بالمدينة.

وقد تابع أبو زهرة، في هذه التهمة (الميول الأموية) الشيخ محمود سعيد محمد ممدوح في كتابه طي القرطاس، تحت باب "مالك وبعض تصرفاته تجاه آل البيت عليهم السلام"،[36] وأورد فيه بعض النقول والروايات التي زعم فيها أن مالكا كان أموي النزعة، بل زاد على ذلك أن زعم أنه والى العباسيين أيضا، وأقوى ما احتج به هو:

- أنه لم يكثر من الرواية عن أئمة أهل البيت وأولهم علي رضي الله عنه . وقد أجيب على ذلك.

-أنه أكثر من إيراد أقضية حكام الدولة الأموية؛ كمروان بن الحكم وابنه عبدالملك ؛ والجواب على ذلك من أوجه منها:

الأول:- أنه لم ينقل ما يؤيده فقط؛ بل كان يروي ما خولف فيه ونهي عنه من بعض الصحابة، ففي الموطأ:" مالك أنه بلغه أن صكوكا خرجت للناس في زمان مروان بن الحكم من طعام الجار فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها فدخل زيد بن ثابت ورجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - على مروان بن الحكم فقالا أتحل بيع الربا يا مروان فقال أعوذ بالله وما ذلك فقالا هذه الصكوك تبايعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها؛ فبعث مروان بن الحكم الحرس يتتبعونها ينزعونها من أيدي الناس ويردونها إلى أهلها."[37]

قال الباجي معلقا:" وقوله أتحل الربا يا مروان على سبيل الإغلاظ مع علمه باحتمال مثل هذا منه لما ظهر من ذلك وشاع قدر أنه قد بلغه ذلك، أو قد كان يجب أن يبلغ في مثل حاله واهتبل بأحوال المسلمين وساير وسأل عن أديانهم في بياعاتهم وغيرها وقول مروان أعوذ بالله من ذلك على سبيل التنصل والتبري من إحلال الربا .."[38]

الثاني:-أن الأقضية التي نقلها الإمام مالك تابعة لمسائل الفقه لا السياسة، وكان القضاة غالبا يتبعون الشرع ولا يجافونه في مسائل الفقه؛ بل كانوا يستشيرون فقهاء الصحابة كما في الموطأ:" مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أنه أخبره أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الإبل قال فردني مروان إلى عبد الله بن عباس فقال أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس فقال عبد الله بن عباس لو لم تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوي بين الأسنان في العقل، ولا يفضل بعضها على بعض قال مالك والأمر عندنا أن مقدم الفم والأنياب والأضراس عقلها سواء، وذلك أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال «في السن خمس من الإبل» والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض."[39]، فههنا دليل على أن الإمام مالكا أورد قضاء مروان مستندا إلى مشورة ابن عباس رضي الله عنهما، و في ذلك رد على شبهة الشيخ سعيد ممدوح من وجهين.

الثالث:-السلطة القضائية وخاصة في المدينة كانت تمثل إجماع علماء المدينة، فعالب المسائل التي يستشهد بها الإمام مالك في هذا المهيع إنما هي تمثل الرأي العام لدى الفقهاء والذي يتجنب الحكام والقضاة مخالفته، ومثاله مارواه مالك في موطئه :" مالك عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة أن عبد الملك بن مروان أقاد ولي رجل من رجل قتله وليه بعصا قال مالك والأمر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا في أن الرجل إذا ضرب الرجل بعصا أو رماه بحجر أو ضربه عمدا فمات من ذلك، فإن ذلك هو العمد وفيه القصاص قال مالك: فقتل العمد عندنا أن يعمد الرجل إلى الرجل فيضربه حتى تفيض نفسه، ومن العمد أيضا أن يضرب الرجل الرجل في النائرة تكون بينهما، ثم ينصرف عنه وهو حي فينزى في ضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة."[40]

ب-موقفه من المعارضة:

أما موقفه من الثورات الكثيرة التي وقعت في عهد الأمويين سواء كانت من الخوارج أو من الشيعة، فلم يكن مهتبلا بها، لأنه رأى بعينه أثار تلك الثورات على النفوس والأعراض والأموال واستقرار أمر الإسلام، ولذلك تبنى موقفا مينيا على المصلحة العيا للإسلام والمسلمين وهو أن حفظ الدماء أولى من شرعية السلطة، وإن كان لايرى أي شرعية للدولة الأموية والدليل على ذلك:اختصاصه بشيخه ابن هرمز وهو من أكبر المعارضين للحكم الأموي، حتى قال الإمام مالك :" جالست ابن هرمز ثلاث عشرة سنة، ويروى ست عشرة سنة في علم لم أبثه لأحد من الناس."[41] ؛ ويرى بعضهم أن قوله في علم لم أبثه للناس هو الكلام في السياسة وأحوال الإسلام والمسلمين في عهد بني أمية؛ قال محمد بن علوي المالكي:" كان مالك يأتي شيخه عبدالله ابن هرمز فيتشاكيان ظلم الدولة وابتعادها عن الحق ويتذاكران عدل الخلفاء الراشدين ويتباكيان على فواته وضياعه متسترين خائفين من بطش الولاة بهما وكشفهم لهما ويقول كنت آتي ابن هرمز فيأمر الجارية فتغلق الباب وترخي الستر ثم يذكر أول هذه الأمة ويذكر العدل ثم يبكي حت تخضل لحيته .....ويذكر سعيد بن المسيب وضرب الأمويين له وتعذيبه بالطواف به في أزقة المدينة المنورة ويذكر ضرب محمد بن المكندر..."[42]

فإن كان الإمام مالك لا يرى الخروج على السلطان، أوأيد ثورة من تلك الثورات التي حدثت ضد حكم الأمويين، إلا أنه لم يكن مساندا لحكمهم ، ورآهم ظلمة جائرين لا شرعية لهم .

3-2موقفه من الدولة العباسية:

كانت فترة الأمويين مليئة بالحروب الثورية والأحداث الدموية، وكانت أكثر الفرق معارضة للدولة هي فرق الخوارج على اختلافها وتمكن الحكام من كسر شوكتهم في أواخر أيامهم، لكن فرق الشيعة ومذاهبهم كانت تنموا وتتشكل شيئا فشيئا، مع تغذية روح الانتقام والثأر من قتلة الحسين رضي الله عنه واستمر ذلك إلى زمن العباسيين مع توجه مسلح يريد الإطاحة بكل من ينفي لأهل البيت حقهم في السياسة والخلافة.

أ-موقفه من السلطة:

لما تغلب العباسيون على الخلافة واستبدوا بها دون غيرهم، ثار عليهم محمد النفس الزكية بالمدينة، وقد أشار كثير من المؤرخين إلى أن أهل الحرمين مكة والمدينة أجمعوا على بيعته، ومما يعرف عن مالك هنا أنه كان يرى أن بيعة الحرمين ملزمة لغيرها من البقاع والأصقاع لا العكس، ولذلك تعاطف مع تلك الثورة وأعلن تأييدها تلميحا في قضية الفتوى بعدم طلاق المكره، وربطها بالشأن السياسي أمر ظاهر للأسباب الآتية:

-أن بني العباس اخترعوا نصا جديدا للبيعة لم يكن معهودا في السابق وهو النص الآتي:" أبايعكم على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ص والطاعة للرضا من أهل بيت رسول الله ص، عليكم بذلك عهد الله وميثاقه، والطلاق والعتاق، والمشي إلى بيت الله، وعلى ألا تسألوا رزقا ولا طمعا حتى يبدأكم به ولاتكم.."[43]

-قضية ضربه وحبسه أمر سياسي، فلا يتصور أن يعاقب تلك العقوبة الشائنة، لمجرد الفتوى فقط ومتى كان السياسيون يهتمون للفتوى إذا لم تكن متصلة بهم وبزعزعة عروشهم؟؟وذلك أن بني العباس تتبعوا كل العلماء والفقهاء الذين أيدوا ثورة النفس الزكية فأعدموا بعضهم وعاقبوا آخرين بالجلد والحبس، ولعل لزوم الإمام مالك بيته بعد تلك الثورة ولم يخرج فيها، هو ما كان سببا في تخفيف عقوبته.

إلا أن ما يشوش على ذلك؛ هو علاقته المقربة من بعض ولاة بني العباس؛ حتى أنهم كانوا يستشيرونه ويحترمونه، ويقدمونه، وكانت بذلك علاقته بالعباسيين مرة تتسم بالحياد وتارة بالعداء وحينا بالتقرب من الحكام على سبيل المناصحة وحينا آخر بالدفاع عن خلافة المسلمين والنهي عن الخروج عليها بالسيف مهما كان المبرر، وهذه ما تقتضيه مرونة الفقيه فهو يتكيف على حسب الواقع والنص، فلا تحمل الأحكام حملا واحدا على جميع الأوجه نظر لخطر أمر السياسة وما يتعلق بها .

أما علاقة العداء والصدام؛ فهو ما جرى له من حبس وضرب زمن أبي جعفر المنصور، وأما الحياد فهو دائما مسلكه زمن الفتن والاضطرابات، وأما العلاقة الحسنة فقد تمثلت في مجالسه مع هارون الرشيد يناظر فيها أهل العراق أو ينصح أهل الحكم،وعن مناصحته للحكام قال القاضي عياض:" سئل عيسى بن عمر المدني، أكان مالك يغشى الأمراء؟ قال لا.إلا أن يبعثوا إليه فيأتيهم وقيل لمالك تدخل على السلاطين وهم يظلمون ويجورون؟ فقال: يرحمك الله وأين المتكلم بالحق؟ وقال مالك حق على كل مسلم أو رجل فعل الله في صدره شيئاً من العلم والفقه أن يدخل إلى ذي سلطان يأمره بالخير وينهاه عن الشر ويعظه حتى يتبين دخول العالم على غيره، لأن العالم إنما يدخل يأمره بالخير وينهاه عن الشر فإذا كان فهو الفضل الذي لا بعده فضل."[44].

وكل ما يوصف بأنه كان مقربا أو مساندا للعباسيين إنما هو على سبيل المناصحة كما جاء في النص الذي ذكره القاضي عياض، ونصوصا أخرى ذكرها أيضا، ومن ذلك تأليفه رسالة مستقلة في نصح هارون الرشيد وقد ذكرها عياض بأسانيده إليها ، مع أن بعض المالكية أنكر صحة نسبة تلك الرسالة إلى الإمام مالك.[45] المدارط وعلى التسليم بصحتها فإن ما فافيها لا ينافي توجه مالك أو موقفه السياسي من الحكام فهو مواعظ للحاكم المسلم ينهاه فيها عن الظلم والجور واتخاذ البطانة الصالحة إلى غير ذلك مما لا يقدح في مسلك المناصحة الذي اتبعه الإمام مالك في علاقته مع حكام بني العباس.[46]

ب-موقفه من الخروج على الحاكم:

أما الموقف العام من الحاكم، والذي تبنته المدرسة السنية بأجمعها بعد ذلك؛ وهو عدم الخروج بالسيف على الظلمة ما داموا مظهرين لشرائع الدين، فهو موقف أملته المصلحة والواقع الذي عايشه الإمام مالك من فشل أكثر الثورات مع عواقبها الوخيمة على جسد الأمة ولهذا لما جاءته رسالة العمري الزاهد -الذي اقترح عليه أهل الشام ومصر واليمن والعراق برسائل إليه يقترحوون عليه الخروج بهم ضد أبي جعفر المنصور- يستفتيه في أمر ذلك الخروج قال له الإمام مالك : لا أرى لك القيام في هذا الأمر ....إن عمر بن عبد العزيز كان رجلا رشيدا وإن الناس ارتضوا سيرته ثم لما احتضر قال لو كان إلي من هذا الأمر شيء أطيقه لجعلت الخلافة في عنق هذا الأعمش يعني القاسم بن محمد ولكني أخاف أن تسفك الدماء دون ذلك لأن بني أمية لا تدع هذا الأمر لغيرها حتى تسفك فيه الدماء، قال مالك وأنا أرى أن بني العباس لا تدع هذا الأمر للعمري حتى يسفك فيه الدماء فيكون الفساد الذي أراد العمري إصلاحه وإزالته أكثر وأعظم .."[47]

وهذا النقل يلخص موقف الإمام مالك من الدولتين ويستشف منه أنه لا يرى مشروعية لأي منهما، وفي الوقت ذاته لا يرى مبررا للقيام عليها بالسيف، وهذا الحكم لا يضبطه إلا النظر المصلحي والمقاصدي لروح الشريعة وكلياتها، ومراعاة الفقه الأولوي، فالمحافظة على النفوس وجماعة الأمة مقدمة على إيجاد حاكم عادل دونه إراقة الدماء وإضعاف الجسد الإسلامي، وجعله مطمعا ولقمة سائغة للكفار، أو استمرار النزاع والاحتراب بين المسلمين إلى فناء الفريقين دون تحقيق الحكم الذي يريده أحدهما باسم الاسلام، فشر أهون من شر فيتقى أشرهما؛ كما إذا اعترض الخيران يقدم خيرهما.

4-الخاتمة:

يمكن أن نستخلص من البحث بعض النقاط المهمة التي ترسم معالم عنوانه وتجيب عن إشكاله وهي كالآتي:

-يشتبك موقف الإمام مالك من الشيعة مع موقفه من الحكام والسياسة اشتباكا جليا، فالتهمة التي نالته من قبل أحد الحكام العباسيين كانت لاحتمال ميله مع فقهاء المدينة لخروج الشيعة ضد الخليفة.

- لم يكن موقف الإمام مالك من الشيعة موقفا جمليا عليهم وإنما كان على حسب قربهم وبعدهم عن المنهج السني الحق، فالشيعة المتقدمون الذين لم ينتقصوا من الصحابة، لم يتخذ منهم موقفا معاديا وإنما كانت علاقته بهم طيبة كما كانت مع أئمة أهل البيت كجعفر الصادق الذي أخذ عنه وتتلمذ له؛ أما الشيعة المتأخرين كالروافض الذين يتعبدون بسب الصحابة فقد اتخذ منهم موقفا مبغضا لهم كسائر أصحاب الأهواء وجعلهم

أهل بدعة وقد يصلون إلى الكفر على حسب معتقدهم في أصول الدين كمن وصل به الأمر إلى الانتقاص من الأنبياء، وادعاء صفات الألوهية في أئمتهم.

-كما أن موقفه من الساسة والسياسيين لم يكن على خط واحد وإنما على حسب ما يمليه الواقع وتفرضه نصوص الشريعة ومقاصدها من درء للمفاسد وجلب للمصالح؛ فقد اعترض على الظلمة منهم، كما نصحهم بمجالسة بعضهم، ونصح بعض الثائرين أيضا مثل ما حدث مع العمري الزاهد، وكل هذا مستقى من أصوله وأحاديثه التي رواها أو استنتجها تلاميذه من فقهه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطاهرين وصحابته الميامين.

الهوامش:

[1]-ينظر: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ت:مجموعة من المحققين، ن:دار فضالة –المحمدية،المغرب-، ط:1، 104/1 وما بعدها؛ إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ت: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، ن: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، 82/1وما بعدها. محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية،علق عليه: عبد المجيد خيالي،ن: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 1، 1424 هـ - 2003 م، 82/1ومابعدها.

[2]- أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، ن: مؤسسة الحلبي، 146،1.

[3]- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب، ،ن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند،ط:1 ، 1326.هـ، 1/ 94.

[4]- أبو الفضل، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى/ لسان العرب ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، ن: دار صادر – بيروت، ط: 2- 1414هـ، 108/6.

[5]- ينظر أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الفصل في الملل والنحل الف صل في الملل والأهواء والنحل، ، ن: مكتبة الخانجي – القاهرة، 4 /90

[6]- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ،الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ت: علي محمد البجاوي، ن: دار الجيل، بيروت،ط: 1، 1412 هـ - 1992م، 1117/3.

[7]- أبو زهرة محمد ، مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه، ن:دار الفكر العربي، ط:2،ص72.

[8]- المرجع نفسه ص75.

[9]- محمد بن علوي المالكي الحسني، إمام دار الهجرة مالك بن أنس، ن:دار الكتب العلمية- بيروت لبنان- ط:2، 1431هـ-2010م، ص110.

[10]-المرجع نفسه ص112.

[11]– أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ، المدونة، ، ن: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1415هـ - 1994م، 670/4.

[12]– أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي ، الجامع لمسائل المدونة، ، ت: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، ن: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى ، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط: 1، 1434 هـ - 2013 م، 996/23.

[13]– أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ، ت: د محمد حجي وآخرون، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط: 2، 1408 هـ - 1988م، 228/2.

[14]– أبو الفضل عياض بن مو سى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، التَّنْبِيهَاتُ المسْتَنْبَطةُ على الكُتُبِ المدَوَّنَةِ والمخْتَلَطَةِ، ، ت: الدكتور محمد الوثيق، الدكتور عبد النعيم حميتي، ن: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط: 1، 1432 هـ - 2011 م، 2179/3.

[15]– أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق حياته وعصره آراؤه وفقهه، ن: مطبعة أحمد علي، ص22.

[16]– المصدر نفسه ص 38.

[17]– ينظر شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ - 1985 م، 256/6.

[18]– أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللَّه – صلى اللَّه عليه وسلم–، ت بشار عواد معروف، وآخرون ، ن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، ط: 1، 1439 هـ - 2017 م، 70/2.

[19]– ينظر أبو الفرج الأصبهاني علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي ، مقاتل الطالبيين ، ت: السيد أحمد صقر، ن: دار المعرفة، بيروت، ص 206وما بعدها؛ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون ولي الدين الحضرمي، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ت: خليل شحادة، ن: دار الفكر، بيروت،ط: 2، 1408 هـ - 1988 م، 4/6.

[20]–"قال أبو إسحاق الفزاريّ لأبي حنيفة: ما اتّقيت الله حيث حثثت أخي على الخروج مع إبراهيم فقتل، فقال: إنه كما لو قتل يوم بدر. وقال شعبة: والله لهي عندي بدر الصغرى." أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ، ت: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ن: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: 1، 1406 هـ - 1986 م، 204/2.وينظر أبو الفرج الأصبهاني، ص248.

[21]- تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري ، صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، ، ن: دار التراث – بيروت، ط: 2 - 1387 هـ، 560/7

[22]- ينظر ص372.

[23]- ينظر ص276.

[24]- لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ت: علي محمد البجاوي، ن: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط:1، 1382 هـ - 1963 م، 5/1.

[25]- أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الاسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ،ن: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط: 2 ، 1977م، ص25.

[26]- أبوالفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي 1، 49/2.

[27][27]- أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي، المنتقى شرح الموطإ، الأندلسي ، ن: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ط: 1، 1332 هـ، 205/7.

[28]-258/1.

[29]- أبو عمر بن عبد البر، التمهيد ،333/3.

[30]- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ،الاستذكار ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ن: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 1، 1421هـ – 2000م، 268/8.

[31]- أبو بكر بن العربي، محمد بن عبد الله المعافري الاشبيلي المالكي ، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، للقاضي ، ت: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، ن: دَار الغَرب الإسلامي، ط:1، 1428 هـ - 2007، 398/3.

[32]- أبو الوليد الباجي ، 206/7.

[33]- ندوة الإمام مالك،ن:وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المملكة المغربية-57/2.

[34]- مالك بن أنس لمحمد بن علوي المالكي، ن:دار الكتب العلمية –بيروت- ط:2، 1431هـ-2010م،ص111.

[35]- محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ، ت: طه عبد الرءوف سعد، ن: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط: 1، 1424هـ - 2003م، 63/1.

[36]- ينظر الدكتور محمود سعيد محمد ممدوح، طي القرطاس بتعيين مذهب الإمام إدريس بن إدريس ساكن فاس،ن: دار الإمام الترمذي، ط:1، 1436هـ-2014م، ص وما بعدها81.

[37]- أبو الوليد الباجي 285/4.

[38]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[39]– مالك بن أنس، الموطأ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1406 هـ - 1985 م، كتاب العقول، باب العمل في عقل الأسنان،رقم 8، 862/2.

[40]– أبو الوليد الباجي 118/7.

[41]– أبو الفضل عياض بن موسى 81/1,

[42]– محمد بن علوي ص111.

[43]– أبو جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تاريخ الرسل والملوك، ومعه، عريب بن سعد القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ، ن: دار التراث – بيروت، ط: 2 - 1387 هـ 380/7.

[44]– أبو الفضل عياض بن موسى، 95/2,

[45]– ينظر المصدر نفسه، 92/2.

[46]– ينظرمحمد بن علوي ص105 وما بعدها.

[47]– أبو العباس الوليد بن بكر العمري السرقسطي، التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه ،ت:رضوان بن صالح الحصري، ن:الرباطة المحمدية للعلماء –المملكة المغربية- ص90.